حكم الفاسد في تثنية المنقوص والجموع عند الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) دراسة صرفية

الباحث: أحمد علي عبد نايل
اللقب العلمي: مدرس مساعد
جامعة الأنبار/كلية التربية للعلوم الإنسانية
التخصص العام: اللغة العربية
hme22h2016@uoanbar.edu.iq

إشراف الدكتور: وعد محمد سعيد
اللقب العلمي: أستاذ مساعد دكتور
جامعة الأنبار/كلية التربية للعلوم الإنسانية
التخصص العام: اللغة العربية
alaniwaad2@uoanbar.edu.iq

الكلمات المفتاحية: الفاسد، تثنية المنقوص، الجموع، الشاطبي، صرفية.

كيفية اقتباس البحث

نايل ، أحمد علي عبد ، وعد محمد سعيد ، حكم الفاسد في تثنية المنقوص والجموع عند الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) دراسة صرفية ،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، نيسان ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:٣ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The rule of the corrupt in the Deuteronomy of the imperfect and the multitudes according to Al-Shatby (d. 790 AH) a morphological study

The researcher : Asst. Inst. Ahmed Ali Abed Nael
University of Anbar
College of Education of Humanities
Department of Arabic Linguistics
hme22h2016@uoanbar.edu.iq

Supervised by : Asst. prof. Dr. Waad Mohammed Saeed
University of Anbar
College of Education of Humanities
Department of Arabic Linguistics
alaniwaad2@uoanbar.edu.iq

Keywords : corrupt, Deuteronomy imperfect, multitude, Shatibi, morphology.

How To Cite This Article
Nael, Ahmed Ali Abed, Waad Mohammed Saeed, The rule of the corrupt in the Deuteronomy of the imperfect and the multitudes according to Al-Shatby (d. 790 AH) a morphological study, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, April 2025,Volume:15,Issue 3.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

This research relies on the collection of issues called the rule (corrupt) in the book purposes healing Shatby, and study according to this perspective, which is a clear practice in the work of grammarians, and we have monitored this provision and its derivatives, whether for Shatby or for others, as it has wide debates does not hover them before the accurate understanding, and here we deduce these provisions in the face of what was required of the statement and explanation. The study relied on the descriptive analytical approach, and we exhausted ourselves in knowing his intention, so that the issue is evident in the words of his judgment, the explainer has described the Nazim as having appointed himself as the

position of the mujtahids in Arabic, and the sayings of the mujtahids may vary greatly in the same issue according to times and sights, so the style of Shatby is characterized by the strength of presentation, response, interpretation and weighting, especially since the book is the juice of his scientific effort, relying on various sources in jurisprudence, assets, hadith, sound, morphology, grammar, language and presentations until tomorrow For the sake of literature.

It is the virtue of the explainer that most of the texts that were judged by this term explain them, and show the opinions of those who preceded him in them, as he has a tangible style that did not seek his intention except through careful scrutiny, because he follows the effects of the regulator by attracting the opinions of the two sects, and this is his predisposition in most matters, as well as from his excessive cunning and sincerity of intention and belief, he begins to express the summary in more than one way, and his explanations are based on hearing and measurement, and this characteristic permeates his doctrine. The beginning of the research was based on a prelude to the curtain for the reader, to identify the rule of (corrupt) and its linguistic and idiomatic meaning when scientists in a brief phrase shortening the path that Shatby approached in his explanation of the millennium, and then we dealt with two issues in Deuteronomy incomplete and the collection of the palace Bala and Taa, and two issues in the collection of the feminine name consonant eye, and the issue of the collection of cracking on (act), and we committed in those issues the text of the desired, and named the intended, and the research was divided into two sections, then we added that with a conclusion that includes the purpose of the results that were keen on this study on its product.

الملخص:

يركَنُ هذا البحث إلى جمع المسائل التي أُطلق عليها حكم (الفاسد) في كتاب المقاصد الشافية للشاطبيّ، ودراستها على وفق هذا المنظور، الذي يُعد ممارسة واضحة في أعمال النحويين، وقد رصدنا هذا الحكم ومشتقاته سواء أكان للشاطبي أم لغيره، إذ إنَّ له مناظرات واسعة لا يحوم عليها قبل الفهم الدقيق، وها نحن نستنبط هذه الأحكام على وجه ما اقتضى من الإبانة والشرح.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وأجهدنا أنفسنا في معرفة قصده؛ كي تكون المسألة بيِّنة على لسان حكمه، فإنَّ الشارح قد وصف الناظم بأنَّه نصَّب نفسه منصب المجتهدين في العربية، وقد تختلف أقوال المجتهدين كثيرًا في المسألة الواحدة بحسب الأوقات

والأنظار؛ لذلك فإنَّ أسلوب الشاطبي يتسم بقوة العرض والرد والتأويل والترجيح، ولا سِيَّما أنَّ الكتاب يُعد عصارة جهده العلمي، معتمدًا فيه على مصادر متنوعة في الفقه والأصول والحديث والصوت والصرف والنحو واللغة والعروض حتى غدا من أجلِّ المؤلفات.

ومن فضيلة الشارح أنَّ أغلب النصوص التي حكم عليها بهذا المصطلح يُعلّل لها، ويبيّن آراء مَن سبقه فيها، إذ يتحلّى بأسلوب محسوس لم تلتمس مراده إلَّا من خلال التمحيص الدقيق؛ لأنَّه يتبع آثار الناظم باجتلاب آراء المذهبين وهذا مَهْيَعُه في أغلب المسائل، وكذلك من فرط دهائه وصدق نيته واعتقاده يشرع في إعراب الخلاصة بأكثر من وجه، ويركن تعليلاته إلى السماع والقياس، وهذه الصفة تتخلل مذهبه.

ارتكزت بداية البحث على توطئة تسدل الستار للقارئ؛ ليتعرف على حكم (الفاسد) ومعناه اللغوي والاصطلاحي عند العلماء بعبارة موجزة مختصرين الطريق الذي نهجه الشاطبيّ في شرحه للألفية، ومن ثَمّ تناولنا مسألتين في تثنية المنقوص وجمع المقصور بالألف والتاء، ومسألتين في جمع الاسم المؤنث الساكن العين، ومسألة في جمع التكسير على (فِعْلَة)، والتزمنا في تلك المسائل متن المراد، وسمتَ المقصود، وانقسم البحث على مبحثين، ثم أردفنا ذلك بخاتمة تتضمن مقصد النتائج التي حرصت هذه الدراسة على نتاجها.

المقدمـــة

الحمد لله رب العالمين حمدًا ليس له حد محدود ولا وقت معدود، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين نبينا محمد وعلى الآل والصحب الكرام أجمعين، وبعد:

فإنَّ كتاب المقاصد الشافية للشاطبيّ هو سفر عظيم يحتاج إلى نفس مديد؛ لأنَّه وقف على جلّ آراء العلماء والمفسرين معترفًا بعطائهم وبذلهم الجهد الثمين في تقديم العلم وإيصاله وتسهيله؛ ليصل إلينا عن طريق النهج السليم الذي رسموه لنا من شرح غامض وإتمام منقوص، وحفظوه لنا بعيدًا عن متناول أيدي المفسدين، وما فعلوا ذلك إلَّا ابتغاء مرضاة الله، إذ شرع الشاطبي في شرح الألفية وأطلق الحكم على بعض المسائل بـ(الفاسد) رغبة منه بهذا المصطلح من باب التوسع، وهذا نعت محمول على تسهيل اللفظ وتقريب المراد في بعض المسائل، والولوج في شرحها وتحليلها وتفسيرها في موضع آخر، ويبدو لي أنَّ غاية الحكمة في ذلك أراد بيان أنَّ المعرفة لا تقف على زمان معيّن، وأنَّ علم الله – تبارك وتعالى – لا يُحيط به بشر، وليس مختصًا بوقت ومكان دون آخر، وهذا الذي سنح به الشاطبيّ لا أراه ذمًّا ولا محوًا لأثر ابن مالك بل مدحًا له، ونشر المحامد عنه، ولو كان عكس ذلك لما تطرق إلى شرحها هو ومَن قبله وأكثروا من التأويلات التي لها معان عديدة، وهذا ما يُعرف بظاهرة الحِجاج[1]؛ لذلك أورد الشارح

الحجة والبرهان له، رغبة في الدفاع عن رأيه، يقول الدكتور محمد الوالي: "إذا كان من المخجل ألَّا يتمكن الإنسان من الدفاع عن نفسه بالقوة العضلية، فإنَّه من العبث ألَّا يتمكن من الدفاع عن نفسه بالكلمة، إذ بها لا بالقوة يتميز الإنسان"[٢]، وعليه فإنَّ بعض الأحكام فاسد في اللفظ، وبعضها فاسد في المعنى، ولا شكَّ أنَّ اللفظ والمعنى أحدهما يتكئ على الآخر، واستنباط المسألة لا يكون موصوفًا بالتمام إلَّا بالغوص في بعض التأويلات والترجيحات التي يستند إليها في أغلب أحكامه، والباحث الحصيف لا يُغادر أقوال المتقدمين ولا يركن إلى بعضها دون بعض بل يسند رأيه إليها وإلى حقيقة الصناعة النحوية التي قعدوها لنا ويرفع اللبس الذي يعتري بعض الأحكام؛ كي يخرج بما قصده الناظم في نظمه، ولا شكَّ أنَّ ابن مالك قد أوجز القول في الخلاصة وتوسع في الكافية وفي كتبه الأخرى، فمن يرى أنَّه مال عن قياس العرب في الخلاصة فعليه أن يراجع مؤلفاته الأخرى ليقرّ عينه بها، وبها يطمئن قلبه، ويقوم هذا البحث على بعض الأهداف التي من خلالها تُنتج الدراسة، وأهمها:

أولًا: كثرت الاعتراضات على كتب المتقدمين فيما بينهم، وقد تناول هذا المصطلح كثيرٌ من الباحثين، ونالت كتبهم نصيبًا لا بأس به من الدراسة؛ لذلك قيدت دراستي بمصطلح (الفاسد) لتكون مرتكزة على أصل هذا الحكم في كتاب المقاصد الشافية.

ثانيًا: كثر الجدل والقيل والقال بين العلماء مع الاختلاف بين المذهبين، وكل منهما له حجته التي يعضّد بها رأيه، لكن ابن مالك قطع المسافة وأتى بالسلامة التي نظمها في ألفيته؛ لتكون مشتملة على السماع والقياس، وبهذا أبعدك عن بعض التأويلات التي لا فائدة من الخوض فيها.

ثالثًا: اشتملت هذه الدراسة على حكم (الفاسد) سواء أكانت للشاطبي أم لغيره، وقد أجريت بعض التحليل لها وأوجزت العبارة فيها؛ كي تكون المسألة مفهومة واضحة لدى القارئ دون الولوج في بعض التأويلات التي لا فائدة منها.

رابعًا: ارتكزت بداية البحث على توطئة تسدل الستار للقارئ؛ ليتعرف على حكم (الفاسد) ومعناه اللغوي والاصطلاحي عند العلماء، ثم بيَّنت رأي الشارح في هذا الحكم بعبارة موجزة مختصرًا الطريق الذي نهجه الشاطبيّ في مقاصده، واقتضت طبيعة البحث أن أقسمه على مبحثين.

كان المبحث الأول في تثنية المنقوص وجمع المقصور بالألف والتاء

المطلب الأول: رَدُّ المحذوف في تثنية المنقوص بقياس

المطلب الثاني: حكم المقصور في الجمع بالألف والتاء

وجاء المبحث الثاني في جمع الاسم المؤنث الساكن العين وجمع التكسير على (فِعْلَة)

المطلب الأول: حكم التثقيل والتخفيف في جمع الاسم المؤنث الساكن العين

المطلب الثاني: حكم الجمع على (فِعْلَة)

ثم أردفت ذلك بخاتمة تتضمن مقصد النتائج التي حرصت هذه الدراسة على نتاجها.

والحمد لله رب العالمين أولًا وآخرًا، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى الآل والصحب الكرام أجمعين.

توطئة: مفهوم الفاسد في المقاصد الشافية

لغة: "(فَسَدَ)، الفسادُ: نَقِيضُ الصَّلَاحِ، فَسَدَ يَفْسُدُ ويَفْسِدُ، وفَسُدَ فَسادًا وفُسُودًا، فَهُوَ فاسدٌ وفَسِيدٌ فِيهِمَا، وَلَا يُقَالُ: انْفَسَد وأَفْسَدْتُه أَنا"(٣).

اصطلاحًا: "الفساد هو التغيير عن المقدار الذي تدعو إليه الحكمة، والشاهد أنَّه نقيض الصلاح"(٤)، وعرفّه الجرجاني (ت ٨١٦هـ) قائلًا: "زوال الصورة عن المادة بعد أن كانت حاصلة"(٥)، ومن ذلك يتبيَّن أنَّ الفساد هو عكس الصلاح، وزوال الصورة المركبة عن تلك المادة المستقرة.

وقد تكلَّم المتقدمون على حكم فساد اللفظ والمعنى، منهم السيرافيّ (ت ٣٦٨هـ)، إذ قال: "إذا نقلت الفعل إلى اسم الفاعل ورفعت الفاعل به ولم يكن قبله ما يعتمد عليه، قبُح؛ وذلك أنَّه يلزمك أن تقول مكان: (قَامَ زَيْدٌ) و(قَامَ الزَّيْدَانِ)، (قَائِمٌ زَيْدٌ)، و(قَائِمٌ الزَّيْدَانِ)، و(قَائِمٌ الزَّيْدُونَ)، والذي قبّحه فساد اللفظ لا فساد المعنى، وذلك أنَّك إذا قلت: (قَائِمٌ الزَّيْدَانِ)، و(قَائِمٌ الزَّيْدُونَ)، رفعت (قَائِم) بالابتداء، و(الزَّيْدَانِ) فاعل من تمام (قَائِم)، فيكون مبتدأ بغير خبر"(٦)، وكذلك قد تلجأ العرب إلى مراعاة المعنى وإن كان فاسدًا؛ لأجل القرب: "والعرب تراعي القرب مع فساد المعنى في نحو قولهم: (هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)"(٧).

فالفاسد ينقسم على ثلاثة أقسام:

أحدهما: فاسد في اللفظ.

ثانيهما: فاسد في المعنى.

ثالثهما: فاسد في اللفظ والمعنى.

وتحدث الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) عن أصل هذا الحكم وبيَّن العلة التي وقعت من أجله من خلال تحليله وتوجيهه معقبًا على بعض أبيات الناظم قائلًا: فقوله: "وميتٌ به قَمِنْ"، أي: هذا اللفظ أيضًا حقيق بهذا الجمع لما فيه من معنى الآفة الداخلة على غير إرادة إلَّا أنَّ فيه نظرًا على التفصيل، وذلك أنَّه لا يخلو أن يُريد بقوله: إنَّ (فَعْلَى) لكل وصف يَشبه كذا أن يشبهه في البناء وحده دون اعتبار معنى الآفة الداخلة كرهًا، أو في ذلك المعنى وحده، أو كلاهما. وعلى كل

تقدير يُشكل كلامه، أمَّا إنْ قلت: إنَّه يريد ما أشبه (قتيلًا) وكذا في البناء المخصوص ففاسد، إذ كان يعطي أنَّ ما كان مثل (قَتِيل) في كونه على (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول) مطلقًا يُجمع على (فَعْلَى)، فكان يُقال في (لحية دَهِين): (دَهْنَى)، و(خَضِيب): (خَضْبَى)، وكذلك كنت تقول في (قَلِقَ): (قَلْقَى)، وأيضًا كنت تقول بالقياس في نحو: (كيِّسٍ) و(كَيْسَى)، وكل هذا فاسدٌ، وكذلك سائر المُثُل، وأمَّا إنْ قلتَ: إنَّه يريد ما أشبه (قتيلًا) وإخوته في معنى الآفة الداخلة كرهًا دون اعتبار الأمثلة اللفظية ففاسدٌ أيضًا، إذ كان يجب على هذا أن يقال في (سَقِيم): (سَقْمَى)، وما أشبه هذا المعنى، وهذا كله لا يقال سماعًا فضلًا عن أن يكون قياسًا، وأمَّا إنْ قلتَ: إنَّه يريد ما أشبه الأمثلة في اللفظ والمعنى معًا. فهو أيضًا غير صحيح من وجهين:

أحدهما: أنَّه يُوهم أنَّ (قتيلًا) يعتبر فيه مجموع معناه – من كونه آفة داخلة عليه وكونه مثلًا قويًا على الخصوص، فلا يدخل لنا تحته ما كان مثل (جَرِيح) و(جَرْحَى)، ونحو ذلك، وكذلك يُقال في (هَالِك): إنَّه لا يدخل فيه إلَّا ما كان من الإماتة فقط، فلا يدخل تحته: (رَائِب) و(رَوْبَى)، ولا نحو ذلك. وكذلك سائر الأمثلة، وكل هذا فاسد، **والثاني:** أنَّ هذا الجمع على ما سلك في التسهيل لا يختص قياسًا بهذه الأمثلة فقط، بل ذكر معها (أَفْعَل) نحو: (أَحْمَق) و(حَمْقَى)[٨].

ينبغي إذن من خلال النصوص التي وردت أن نعرف أنَّ مصطلح الفساد يطلق على اللفظ والمعنى، وفساد اللفظ هو الخروج عن قياس وسماع العرب الذي استعملته أول وهلة، أمَّا بالنسبة للمعنى فقد يكون النص سليمًا من جهة القاعدة النحوية لكنَّه فاسد من جهة المعنى الذي من صوب إرادة المتكلم، والمعهود أنَّ العرب كثير ما تحمل اللفظ على اللفظ والمعنى، وكذلك يحملون اللفظ على المعنى دون اللفظ إذا كان لا يخالف مسموعًا ولا قياسًا قعّدوا عليه قاعدة ثابتة، وإذا كان الأمر كذلك ينبغي معرفة كلام الشارح ومقصده على أتمّ وجه؛ للوصول إلى وجهة الصواب التي من أجلها شرع في بيان حكمه، وكذلك إطلاق الحكم من أيّ صوب كان، والإشارة إلى أقوال المتقدمين في مفهوم هذا الحكم، ومعنى مرادهم دون الاستبداد بحكم الشارح على الخلاصة، فربما قيّد وأحبك قوله فيها، وأطلق وزاد في غيرها في مؤلفاته الأخرى، والله أعلم بالصواب.

المبحث الأول: المطلب الأول

رَدُّ المحذوف في تثنية المنقوص بقياس

قال أبو إسحاق الشاطبي معلّقًا على قول ابن مالك (ت ٦٧٢هـ):

كَذَا الَّذِي الْيَا أَصْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى * وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كَمَتَى**[٩]

"وأمَّا المنقوص بقياس، وهو ما آخره ياء قبلها كسرة، فحكمه أن يُردَّ إليه ما حُذِفَ منه وجوبًا، نحو: (قاضٍ)، و(غازٍ)، و(شَجٍ)، و(عَمٍ)، فتقول: (قَاضِيَانِ) و(غَازِيَانِ)، و(شَجِيَانِ)، و(عَمِيَان)، ونحو ذلك، وكلام الناظم يُعطي بمقتضاه إلحاق العلامتين من غير تغيير، مكان يجئ منه: (قَاضَانِ)، و(غَازَانِ)، مثل: (يَدَان)، وهذا فاسد لا يقال"[١٠].

يعني الناظم بقوله: إنَّ الاسم المنقوص ينبغي أنْ تُقلب ألفه (ياء) إنْ كان ثلاثيًا وكان من بنات (الياء)، فـ(قَاضٍ) أصله (قَضَى) من (يَقْضِي)، فعند التثنية يُردّ إليه المحذوف؛ لأنَّ ما قبل الألف لا يكون إلَّا مفتوحًا، فيصبح (قَاضِيَانِ)، وكذلك إن كانت رابعة فصاعدًا أو ثالثة وكانت مجهولة الأصل وأُميلت[١١].

قال سيبويه (ت ١٨٠هـ): "وأمَّا ما كان من بنات الياء فـ(رَحَى)، وذلك لأنَّ العرب لا تقول إلاَّ (رَحَىً) و(رَحَيَان)، والعَمَى كذلك: (عَمَىً) و(عَمَيَان) و(عُمْيٌ): وتقول: (عُمْيَانِ)، والهُدَى (هُدَيَانِ)، لأنَّك تقول: (هَدَيْتُ)، ولأنَّك قد تُميل الألف في (هُدَى)، فهذا سبيل ما كان المنقوص على ثلاثة أحرف"[١٢]، وهذا أمر معهود إنْ كانت الياء معلومة، فإنْ كانت مجهولة الأصل وحُكِمَ بالإمالة عليها فالياء أولى بها.

وحديث الشاطبيُّ هنا عن حكم الناظم بأنَّه أطلق في قوله: "وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ"، ولم يقيّد حكمه في إلحاق العلامتين في التثنية من دون تغيير، قائلًا:

فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاوًا الأَلِفْ * وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ**[١٣]

" وترك أيضًا ذكر المنقوص، فلم يتعرض له، وتركه مع الصحيح والجاري مجراه يُعطي أنَّهما على حكم واحد، وهو إلحاق العلامتين دون تغيير، وذلك بإطلاق، غير صحيح؛ لأنَّ المنقوص على قسمين: منقوص بقياس، ومنقوص بغير قياس"[١٤]، وهذا الحكم لم يقصده الناظم؛ فالإشارة في صدر البيت إلى المواضع التي تُقلب ألفها ياء، ومرّ ذكرها سابقًا، وهي ما وقعت ألفه رابعة فصاعدًا أو ثالثة منقلبة عن ياء أو أصلية أو مجهولة الأصل وقد أُمِيلتْ، وما عدا ذلك تقلب ألفه واوًا، وهو نوعان؛ أحدهما: ما ألفه ثالثة منقلبة عن واو، والآخر: ما ألفه أصلية أو مجهولة الأصل ولم تُمل[١٥]، وعلّل الوقّاد (ت ٩٠٥هـ) سبب قلب الألف واوًا وعدم خضوعها للإمالة، إذ قال: "وإنَّما قلبت الألف في هاتين المسألتين واوًا، لأنَّ التثنية تردُّ الأشياء إلى أصولها، وعدم الإمالة دليل على عدم ملاحظة الياء"[١٦]، ورأي الشارح في المقاصد مخالف لحكمه في توجيه عبارة الناظم، إذ قال: "وعادته أنَّه لا يُشير بـ(ذا) و(ذي) إلَّا إلى أقرب مذكور، ولكن لم يحترز هنا من هذا الإبهام، لأنَّه لا يُتصور إلَّا أن يكون راجعًا إلى الجميع"[١٧]، وكلام الناظم لا يُعطي بمقتضاه إلحاق العلامتين من دون تغيير؛ لأنَّ ذلك يؤدي إلى عدم معرفة أصل المحذوف،

فبعض الأسماء يجوز فيها الوجهان كـ(رَحَى) فإنَّها يائية في لغة (رَحَيْتُ)، وواوية في لغة (رَحَوْتُ) وفي التثنية على الأول (رَحَيَانِ) وعلى الثاني (رَحَوَانِ)[١٨]، وابن مالك لو أراد ما عنى به الشارح؛ لما فصّل القول في الكافية وبيّن الغامض من المقصود هناك، قائلًا: "وإن كانت الألف ثالثة مبدلة من واو كألف (عَصَا) أو غير بدل من شيء ولم تُمل، ولا خلفتها الياء في موضع ما؛ كألف (أَلَا) –الاستفتاحية– قُلبت واوًا"[١٩]، ولكي يطمئن قلبي، فلو سأل سائل لمَ قُلبت الألف في التصغير ياء، وأصلها الواو كما في تثنية (عَصَوَانِ)؟ فالجواب أنَّهم: "لم يعبأوا بانقلابها في التصغير (ياء) مفتوحة كـ(عُصَيَّة)؛ لشدّة بعدها عن صورة الألف المُمالة باجتماع أمرين فيها لا يكون شيء منهما في الألف أعني: سكون ما قبلها، والإدغام"[٢٠]، فوجب ردُّ المحذوف هنا بخلاف (يَدٍ) و(دَمٍ) فإنَّ الأصل فيهما (يَدِيٌ) و(دَمَيٌ) فلم يكن بابهما كباب (عَصَا) و(رَجَا)، فاستمر الحذف فيهما في التثنية والإفراد"[٢١]، وأمر آخر حتى ولو فعلنا ذلك ثم أضفنا سقطت النون للإضافة فصار لفظ الواحد كلفظ الاثنين، لأنَّك إذا قلت: (رَحَانِ) في تثنية (رَحَى) و(عَصَانِ) في تثنية (عَصَا)، ثم أضفتها إلى (زَيْدٍ) قلت: (رَحَى زَيْدٍ) فصار كالواحد، وكذلك (عَصَا زَيْدٍ)[٢٢]، "وإذا علمت أنَّه من بنات الواو وكانت الإمالة تجوز في الألف أظهرت الواو؛ لأنَّها ألف مكان الواو، فإذا ذهبت الألف فالتي الألف بدلٌ منها أولى"[٢٣]، ولو أراد مقصد الشارح لما منع الحذف قائلًا: "لمَّا كان آخر الاسم إذا ثُنِيَّ مستحقًا لفتحة، وكانت الألف لا تقبل حركة، وجب لها عند لقاء علم التثنية أن تُحذف أو تُبدل حرفًا قابلًا للحركة، فامتنع الحذف؛ لأنَّه كان يوقع في الالتباس بالمفرد حال الرفع والإضافة، فتعين القلب"[٢٤]، فكلامه صريح وبيّن، والردّ واجب، ولو كان الإلحاق دون تغيير لما سُمع بالواو في (الرِّضا) و(الحِمى)، جاء في مخصص ابن سيده (ت ٤٥٨هـ) فيما نقله عن الكسائي (ت ١٨٩هـ) قائلًا: "وَزعم الْكسَائي أَنَّه سَمِعَ فِي تَثْنِيَة (الرِّضا) و(الحِمى) (رِضَوَانِ) و(حِمَوَانِ) وَالْوَجْه (رِضَيَانِ) و(حِمَيَانِ)[٢٥].

ومن تلك الأقوال يتبيَّن أنَّ حكم الشاطبيِّ على نظم ابن مالك أنَّه أطلق الحكم على إلحاق العلامتين من دون تغيير لم يكن مرضيًّا؛ لأنَّه قد سبقت إشارته إلى مواضع قلب الألف ياء واحتبك بقوله وقيّده بـ(ذا) "إشارة إلى القريب بتجرُّدها من قرينة تدل على البُعد، فكانت على بابها من إفادة قرب المشار إليه؛ لأنَّ حقيقةَ الإشارة الإيماء إلى حاضر"[٢٦]، ولا شكَّ أنَّ الناظم قد قصد هنا المنقوص القياسيّ[٢٧]؛ لذلك أزال الشاطبيّ هذا اللبس قائلًا: "أمّا المنقوص العرفي فقد عُلِمَ أنَّ حذف آخره لعلَّة هي ثبوت التنوين، إذ كان أصل (قَاضٍ) قَاضِيٌ، فحُذِفَت الحركة من الياء استثقالًا، فالتقى ساكنان الياء والتنوين، فحذفت الياء فقيل: (قاضٍ)، وإذا كان كذلك ففي التثنية يزول التنوين للحاق العلامتين، فلابدّ من رجوع الياء؛ لزوال ما أوجب حذفها، فتقول:

(قَاضِيَانِ)، وكذلك ما أشبهه، فلمَّا كان رجوع الياء معلومًا من جهة القياس لم يحتج إلى التنبيه عليه"[٢٨]، فأخرج تفسير الكلام على لفظه السابق؛ وبهذا القول قد ابتعد عن الألفاظ الخارجة عن القياس وكذلك كل ما اختلف فيه بين اللغتين، ولم يخرج بإشارته عن أصل الثلاثي بل التزم به، وحكّم القول في أصله، والله أعلم.

المطلب الثاني: حكم المقصور في الجمع بالألف والتاء

قال أبو إسحاق الشاطبي معلّقًا على قول ابن مالك:

وَالْفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِرًا بِمَا حُذِفْ * وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلِفْ**[٢٩]

"وأمَّا ذِكْرُهُ للجميع فجارٍ مجرى الحشو والتكرار من غير فائدة، وأمَّا ذكره ما ذَكَرَ وحدَه فلأنَّه لمَّا اقتصر في الجمع بالواو والنون على ذكر المقصور وحدَه، فلو سكت عنه في هذا الجمع لم يَسبِق إلى الذهن فيه إلَّا ما قرُب ذكرُه وهو الحذف، وهو فاسد"[٣٠].

يعني الناظم بقوله: إنَّه لما أنهى حديثه عن جمع المقصور على حدّ المثنى شرع في بيان ما جُمع بالألف والتاء، وإذا جمعت بالألف والتاء ما كان في آخره ألف تأنيث مقصورة، فإنَّك تقلب ألف التأنيث (ياء) فتقول في (حُبْلَى) (حُبْلَيَات) وفي (حُبَارَى) (حُبَارَيات)، وفي (جَمَزَى) (جَمَزَيَات)[٣١].

واعترض الشاطبيُّ على قول الناظم في هذا البيت؛ لكثرة الحشو والتكرار، وكان عليه أن يقيّد كلمة (الجمع) بلفظ (عامة)، إذ إنَّ حكم الجمع بالألف والتاء حكم التثنية، فكان حقًا عليه أن يقول:

وَمَا جَمَعْتَهُ بِتَاْءٍ وَأَلِفٍ * فَالْحُكْمُ فِيْهِ مِثْلُ حُكْمِ الْتَّثْنِيَة**

أو نحو هذا، ولا يكون فيه تطويل إلَّا مثل ما وقع في ذكر أحد الأقسام[٣٢]، لكنَّ ذلك لا يُؤاخذ عليه فقد ذكر ابن مالك الحكمين المقصور والمنقوص في كتابه التسهيل تحت سبيل الجمع، واكتفى بأمرهما ولم يسلك أمر التكرار؛ لأنَّ الموضع لم يقيّده بذلك؛ لأجل تشابه الأحكام، بخلاف قوله في الخلاصة: "وللمقصور والمنقوص مع ألف جمع التأنيث ما لهما مع ألف التثنية، كقولك في: (حُبْلَى)، و(أَمْرٍ بَادٍ): حُبْلَيَات، وأُمُور بَادِيَاتٌ"[٣٣]، وأمر آخر أنَّ ابن مالك بيَّن أنَّ هذا الجمع لا يُحذف منه شيء بدليل بقاء الحرف فيه، خلافًا لما سبقه؛ لهذا نبَّه على أنَّ جمع المقصور بالألف والتاء يُقلب الحرف دون حذفه، وليس سبيله سبيل الجمع بالألف والنون، لذلك

شبّهه سيبويه بـ(أَرَضَات) و(دُرَيْهِمَات)[٣٤]، ومعناه كما بيَّنه ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) بقوله: "حكم المؤنّث الذي لا تاءَ فيه في فتحِ ثانيه إذا جُمع بالألف والتاء حكمُ ما فيه التاءُ، فتقول في امرأةٍ اسمُها (دَعْدٌ) أو (وَعْدٌ): (دَعَدَاتٌ)، و(وَعَدَاتٌ)، كما تقول: (تَمَرَاتٌ)، و(جَفَنَاتٌ)[٣٥]، وعلَّة بقاء الحرف كما بيَّنه صاحب المراح (ت ٨٥٥هـ) في الجمع قائلًا: "لم يُحذف إحدى العلامتين (الألف) و(الياء) المنقلبة من ألف التأنيث، بل جوَّزوا اجتماعهما فيه؛ لعدم كونهما من جنس واحد وخفة الاسم"[٣٦].

قال الشارح: "فإن قلت: لِمَ ذكر حكم المقصور إذا جُمع بالألف والتاء ولم يذكر حكم الممدود وكلاهما موافق للتثنية، فكان حقه أن يترك ذكرهما استغناء بما تقدّم في التثنية أو يذكرهما إيضاحًا؟ قلت: لما كان حكم الممدود في جمعي التصحيح واحدًا لم يذكره استغناء بذكره في التثنية بخلاف المقصور فإنَّه خالف التثنية في أحد الجمعين ووافقهما في الآخر"[٣٧]، وهذا سبيل الناظم هنا، فعندما اختلف الجمعان زاد حرف (الجمع)؛ لبيان التغييرات التي تدخل على الجمعين[٣٨]، وقد أجاب الشاطبيُّ عن حكمه قائلًا: "والجواب عن هذا أنَّ ما فعله الناظم هو الواجب في الموضع، وهو أنَّه لا يخلو أن يسكت عن ذكر جميع الأقسام، أو يذكرها كلها، وعلى كل تقدير يلزم محذور.

أمَّا سكوته عن الجميع فموهم في المقصور لحكم غير صحيح، وذلك أنَّ آخر حكم ذكر فيه حكم الجمع بالواو والنون، وهو حذف الألف، وهو أقرب إلى هذا الموضع من التثنية، فلابد أن يستصحب له هذا الحكم لقربه، ويبقى سائر الأقسام على حكم التثنية؛ لأنَّه لم يذكر لها في الجمع بالواو والنون حكمًا زائدًا على ما ذكر في التثنية"[٣٩].

ومن تلك الأقوال يتبيّن أنَّ فعل الناظم لم يكن حشوًا وتكريرًا، وكذلك عبارة الشارح لم تكن مقصودة؛ لأنَّه بيَّن مقصود الناظم بعد كلام طويل، وهذا سبيله في الشرح والتفصيل، فالجمع الأول شروع في جمع المقصور الذي على حدّ المثنى وهو جمع المذكّر السالم، وما يعقبه من الحذف والتعويض، والجمع الثاني ما جُمع بالألف والتاء، وما يَلِجُهُ من قلب الواو أو الياء[٤٠]، فكان ذكر (الجمع)؛ لأجل ذلك الاختلاف وحتى لو وقع القصد منه لم يكن ذلك إلَّا لفائدة يرتجيها لبيان غرضه فيما فعل من اختياره معتمدًا على مَن سبقه، واتُّفق عليه، وصاحب الألفية له مزية الفضل والسبق فيما أجاز وأفرق، ثم قال الشارح: "وأمَّا الممدود فيُذكر حكمه في التثنية،

فوجبت الإحالة عليه، وأمَّا غيرهما من الأقسام فهو من المسكوت عنه للعلم به، فلذلك اقتصر على قسم المقصور وحده، وهو التفات حسن، وقد تقدّم له شيء من هذا النوع من الالتفات في مواضع، كـ(باب) المصادر وغيره"[٤١]، والله أعلم.

المبحث الثاني: المطلب الأول

حكم التثقيل والتخفيف في جمع الاسم المؤنث الساكن العين

قال أبو إسحاق الشاطبي معلّقًا على قول ابن مالك:

وَسَكِّنِ التَّالِيَ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ * خَفِّفْهُ بِالفَتْحِ فَكُلًّا قَدْ رَوَوْا**[٤٢]

"ويعضّده ما روى أبو حاتم (ت ٢٤٨هـ) من قول بعض العرب: (كَهَلَاتٌ)، و(كَهْلَاتٌ)- بالفتح والإسكان[٤٣]- والإسكان أشهر، وهذا الحرف شاذٌّ نادر، فلا يُقاس عليه، وما ذكر[٤٤]من القياس على الاسم فاسد"[٤٥].

يعني الناظم بقوله: إنَّه إذا جمع بالألف والتاء الثلاثي الساكن العين: مؤنثًا بالهاء، أو مجردًا منها، فإنْ كان أوله مفتوحًا وجب فتح عينه بشرط كونه اسمًا صحيح العين نحو: (تَمْرَة) و(تَمَرَات)، و(دَعْد) و(دَعَدَات)، فلو كان صفة، أو معتل العين، أو بالإدغام وجب بقاء السكون، نحو: (صَعْبَة) و(صَعْبَات)، و(جَوْزَة) و(جَوْزَات)، و(كَرَّة) و(كَرَّات)[٤٦].

قال سيبويه: "وإذا سمَّيت امرأةً بـ(دَعْدٍ) فجمعت بالتاء قلت: (دَعَدَاتٌ)، فثقلت كما ثقَّلت (أَرَضَاتٌ)؛ لأنَّك إذا جمعت الفعل بالتاء فهو بمنزلة جمعك الفعلة من الأسماء. وقولهم: (أَرَضَاتٌ) دليلٌ على ذلك"[٤٧].

وعلّل السيرافيُّ قياس ما كان ساكن الوسط من الأسماء على (فَعْلَة)، إذ قال: "لأنَّك لمَّا أدخلت الألف والتاء صار بمنزلة (تَمَرَات) و(جَفَنَات) في جمع (تَمْرَة) و(جَفْنَة)، وإن لم يكن في الواحد الهاء؛ لأنَّ الجمع يُسقط الهاء، وذلك كقولهم: (أَرَضَات) وإن لم يكن في (أَرْض) هاء؛ لأنَّ الجمع لمَّا كان بالألف والتاء صار كجمع (فَعْلَة)[٤٨]، وهذا سبيل الاسم ما له من التثقيل بعكس ما وقع للصفة من التسكين، وقد يأتي العكس من باب التشبيه، قال سيبويه: "وقد قالوا: (عِيْرَاتٌ) وقالوا: (أَهْلَاتٌ)، فخفَّفوا، شبَّهوها بـ(صَعْبَاتٍ) حيث كان أهلٌ مذكَّرًا تدخله الواو والنون، فلما جاء مؤنثًا كمؤنَّث (صَعْبٍ) فُعِل به كما فُعِلَ بمؤنث (صَعْبٍ). وقد قالوا: (أَهَلَاتٌ) فثقلوا، كما قالوا: (أَرَضَاتٌ)"[٤٩]، وعلَّة التخفيف في الصفة كما نصَّ عليها أبو حيان (ت ٧٤٥هـ) قائلًا: "وإنَّما احتمل الاسم التحريك دون الصفة؛ لأنَّ الاسم أخف من الصفة، فعادل ثقل الصفة ثقل الحركة"[٥٠]، فالأصل في الصفة التخفيف؛ لذلك عندما تكلم سيبويه على الجمع بالألف والتاء،

ذكر أنَّ (فَعْلَة) تكسّر على (فِعَال) قائلًا بعد ذلك: "وليس شيءٌ من هذا يمتنع من التاء، غير أنَّك لا تحرّك الحرف الأوسط؛ لأنَّه صفة"(٥١)

وعليه فقد نقل الشاطبيُّ قولَ قُطْرُب (ت ٢٠٦هـ) في قياسه الصفة على الاسم، إذ قال: "فمن ذلك ما ذهب إليه قطرب من إجازة الإتباع في (فَعْلَة) الصفة، فيجوز عنده أن يقال في (ضَخْمَة): (ضَخَمَات)، وفي امرأة (عَبْلَة): (عَبَلَات) وما أشبه ذلك، وكأنَّه قاس الصفة على الاسم"(٥٢).

قال الخليل: "وامرأة كهلةٌ. وقلّ ما يُقال للمرأةِ: (كَهْلَة) إلَّا أن يقولوا: (شَهْلَةٌ كَهْلَةٌ)"(٥٣)، وهاتان صفتان للمرأة، وعليه فالأصل في الصفة التسكين إلَّا ما شذّ أو حُكِيَ بلغة قوم، قال ابن سيدة (ت ٤٥٨هـ): "وَالْجمع (كَهْلاتٌ) وَهُوَ الْقيَاس؛ لِأَنَّهُ صفة، وَقد حُكِيَ فِيهِ عَن أبي حَاتِم تحريكُ الْهَاء وَلم يذكرهُ النحويون فِيمَا شَذَّ من هَذَا الضَّرْب"(٥٤)، وقد نقل سيبويه ما وقع من الأسماء على المذكر والمؤنث فأصبح حكمه التثقيل؛ لأجل الوصف به، إذ قال: "وذلك لأنَّ أصل (رَبْعَة) اسم مؤنَّث وقع على المذكر والمؤنث، فوصفا به"(٥٥)، فيكون (رَبَعَات)، أو هو من باب التشبيه بـ(أرَضَات) ثم اتفق النحويون معه، ومثّلوا له بذلك، إذ قالوا :"والذي ذكره أصحابنا أنَّ (رَبْعَة) و(لَجْبَة) يجوز فيهما – أي: في جمعهما– فتح العين وتسكينها، قالوا: "فمن سكَّنها فلأنَّهما صفتان، ومن فتحها فلأنَّهما قد استعملتا استعمال الأسماء، فوليتا العوامل، فتقول: (جَاءَنِي رَبْعَةٌ)، و(حَلَبْتُ لَجْبَةً)، فقالوا من أجل ذلك: (رَبَعَات) و(لَجَبَات) كـ(جَفَنَات)(٥٦)، وعلى هذا الاستعمال وقع فيها التثقيل.

وربما صحّح مسار القول ابنُ مالك في تلك القضية، إذ قال: "وأكثر النحويين يظنون أنَّه جمع (لَجْبَة) الساكن الجيم فيحكمون عليه بالشذوذ؛ لأنَّ (فَعْلَة) صفة لا تُجمع على (فَعَلات) بل على (فَعْلات)، وحملهم على ذلك عدم اطلاعهم على أنَّ فتح الجيم في الإفراد ثابت"(٥٧)، إذ الأصل (لَجَبَة) فجمعت على (لَجَبَات)، وهذا الذي صرّح قد نطق مَن قبله به، وإذا كان الأمر كذلك فقد نقل الخليل التثقيل عن العرب (ت ١٧٠هـ)، قائلًا: "وبعضهم يُثقِّلُ؛ لأنَّها نعتٌ لا يُذكّر جعلوه كالاسم المفرد"(٥٨)، ولذلك قال الفارسي (ت ٣٧٧هـ): "تثقيل العين هنا نظير تكسير (أحْمَر) على (أحامِر)(٥٩)؛ لأنَّ (أفعل) إذا كان اسمًا إنَّما يُجمع على (أَفَاعِل)، وبابه إذا كان صفة أن يُجمع على (فُعْل)، وذلك لم يكن جائزًا في (أَحْمَرَ) قبل التسمية(٦٠).

ومن تلك الأقوال يتبيَّن أنَّ إجازة قطرب الإتباع على (فَعْلَة) الصفة لا يُقاس عليه، لأنَّه حكم لا يُفرّق بين الاسم والصفة، وقياس ذلك لم يثبت عن العرب إلَّا من باب التشبيه، خلافًا لحكمه، و(كَهَلَات) بالتثقيل حرف نادر، لم يلتزم النحويون القياس عليه، ولا سيما أنَّه وقع بتثقيل الهاء

وسكونها، وربما كان الفتح فِي "قَوْلِ أَبِي حَاتِمٍ تَغْلِيبًا لِجَانِبِ الِاسْمِيَّةِ مِثْلُ (سَجْدَةٍ) و(سَجَدَاتٍ)"[٦١]، وبهذا جنح المكودي (ت ٨٠٧هـ) إلى جمع ما خالف القياس من وجوه قائلًا: "إنَّ ما خالف ما تقدّم من الأحكام إمّا نادر كقول: بعضهم في (كَهْلَة) (كَهَلَات) وحقه الإسكان؛ لأنَّه صفة، وإمَّا ضرورة كقول الراجز:

فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا * وَتَنْقَعَ الْغُلَّةَ مِنْ غُلاَّتِهَا**[٦٢]

فسكن (زَفْرَات) وحقّه الفتح؛ لأنَّه اسم، وإمَّا لغة قوم من العرب في فتح عين الجمع نحو (بَيْضَة) و(جَوْزَة) فيقولون: (جَوَزَات) و(بَيَضَات) بالفتح وهي لغة هذيل[٦٣]، والله أعلم.

المطلب الثاني: حكم جمع التكسير على (فِعْلَة)

قال أبو إسحاق الشاطبي معلّقًا على قول ابن مالك:

فُعْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرٍ وَحَمْرَا * وَفِعْلَةٌ جَمْعًا بِنَقْلٍ يُدْرَى**[٦٤]

"فإن قيل: لِمَ قال: "وفِعْلَةٌ جمعًا" فقيّده بكونه جمعًا؟ فإنَّ الظاهر أنَّه فضلٌ لا حاجة إليه، إذ قد تقدَّم له أنَّ هذا البناء جمع من جموع القلة، ثم ذكره مع أمثاله، ولا يقال: إنَّه تحرّز من كونه بناءَ مفردٍ فخاف أن يلتبس به، لأنَّا نقول: هذا فاسد"[٦٥].

يعني الناظم بقوله: إنَّ من أمثلة جمع الكثرة: (فُعْلٌ) وهو مطّرد في كل وصف على (أَفْعَلَ) مؤنثه (فَعْلَاءَ) أو على (فَعْلَاءَ) مذكره (أَفْعَلَ) تحقيقًا، نحو: (أَحْمَرَ)، و(حُمْرٌ)، و(حَمْرَاءَ) و(حُمْرٌ)، أو تقديرًا، أي: ليس له (فَعْلَاءَ) كـ(أَكْمَرَ) و(كُمْرٌ)، ومن أمثلة القلة: (فِعْلَةٌ) ولم يطّرد في شيء من الأبنية، وإنَّما هو محفوظ في نحو: (فَتَى) و(فِتْيَةٌ)، و(شَيْخٌ) و(شِيْخَةٌ)[٦٦]، وقد مضى الكلام على جموع القلّة، و(فِعْلَة) أحد أقسامه، وقد أعرضنا عن شرح صدر البيت؛ لأنَّ المسألة تتعلق بعجزه، وهو يحتمل التدبر والاعتبار به.

قال سيبويه: "واعلم أنَّ لأدنى العدد أبنية هي مختصَّة به، وهي له في الأصل، وربَّما شركه فيه الأكثر، كما أنَّ الأدنى ربَّما شرك الأكثر، فأبنية أدنى العدد... و(فِعْلَةٌ) نحو: (غِلْمَةٍ) و(صِبْيَةٍ) و(فِتْيَةٍ) و(إِخْوَةٍ) و(وِلْدَةٍ)[٦٧].

وها أنت ترى أنَّ (فِعْلَة) قد اختصّ بجمع القلّة، وتعلّق بأصله، وهو أحد أقسامه الأربعة، وهذا القسم من جموع القلة قد قصره النحويون على السماع[٦٨]، كما نقل حكمه ابنُ مالك في الكافية، إذ قال:

وَاقْصِرْ على السَّمَاعِ بابَ (فِعْلَة) * كـ(فِتْيَةٍ) و(غِلْمَةٍ) و(غِزْلَة)**[٦٩]

وحديث الشاطبيُّ هنا عن قول الناظم في خلاصته: و"فِعْلَةٌ جَمْعًا بِنَقْلٍ يُدْرَى"، وهو يدور حول تكرير لفظ (جَمْعٍ) وقد تقدَّم ذكره في أول باب جمع القلة، وإعادته هنا زيادة لا فائدة منه، وقد

حكم عليه بالفاسد؛ لذلك قال المراديُّ (ت ٧٤٩هـ): "فإن قلتْ: فما فائدة قوله: "وفِعْلَةٌ جَمْعًا" وقد علم بذكره أولًا أنَّه جمع؟ قلت: التعريض بقول ابن السراج[٧٠]؛ ولذلك لم يقل مثل هذا في غيره من جموع القلة؛ إذ لا خلاف فيها"[٧١]، وهذا القسم من الجمع ليس مطردًا في شيء من المفردات، وإنَّما يُعلم بالسماع والنقل، ولذلك زعم ابن السرّاج أنَّه اسم جمع لا جمع[٧٢]، وقد ردّه النحاة، وشبهته في ذلك كما نصَّ عليها أبو حيان (ت ٧٤٥هـ) قائلًا: "وذكر أنَّ مذهب ابن السراج أنَّ (فِعْلَة) اسم جمع لا جمع. وشبهته في ذلك–والله أعلم– أنَّه رأى (أفْعُلًا) و(أفْعَالًا) و(أفْعِلة) تطّرد جموعًا لأشياء سيأتي ذكرها، ولم تطّرد (فِعْلَة) في سائر ما سُمِعَ فيه من الأوزان، بل اقتصر فيها على السماع، فحكم لها بحكم اسم الجمع؛ لعدم الاطّراد، وهذه شبهة ضعيفة؛ لأنَّا قد أجمعنا على أنَّ لنا أبنية هي جموع ولم تطّرد فيما وردت فيه؛ وهذه منها"[٧٣]

فإن قلت: لم أخّر(فِعْلَة)، وكان اللائق به وبحسن ترتيبه التقديم، لانضمامه إلى أشكاله؟ فالجواب: لم يفعل ذلك، ولعله أخَّرَه تنبيهًا على أنَّه يُحفظ ولا يُقاس عليه، بل يُوقف فيه على السماع؛ لذلك وقف على محلّه[٧٤]. وإذا اقتفيت أثر الشارح حول إعادة الناظم لفظ الجمع في قوله: "وفِعْلَةٌ جَمْعًا" فقد أجاب عن حكمه الذي صرّح بفساده من وجهين: **أحدهما**: "أنَّه نبّه بقوله (جَمْعًا) على مذهب من زعم أنَّ (فِعْلَة) من أسماء الجموع مثل: (صَحْب) و(رَهْط) و(نَفَر) و(جَامِل) و(بَاقِر)...

ثانيهما: حكم على هذا البناء بالحكم الموجود لأسماء الجموع القليل في الجموع الحقيقية؛ لأنَّ أسماء الجموع موقوفة على السماع لم تطَّرد في مستعملاتها، ولا حصل فيها كثرة تُوجب القياس. وبهذا الحكم حكم على (فِعْلَة) إذ قال: "بنقلٍ يُدرى" ولم يذكر أنَّه قياس في شيء"[٧٥].

ومن تلك الأقوال يتبيَّن أنَّ الناظم قد التفت إلى إعادة إيراد لفظ (جَمْعًا) وإن سبق ذكره مع أشكاله؛ تنبيهًا على مَن زعم أنَّه اسم جمع لا جمع، لأنَّ صاحب الكتاب قد نصّ بجمعيته وكذلك مَن جاء بعده من أصحابه، إذ قال: "فكل شيء خالف هذه الأبنية في الجمع فهو لأكثر العدد"[٧٦].

فالإمام قد ذكر الأقسام الأربعة وهي مختصة بجموع القلة، ولم يحكم على أحد منه بأنَّه اسم جمع، وما سوى تلك الأقسام فهو عائد لأكثر العدد، أي: لجمع الكثرة، والناظم وإن كان مختصر الكلام في الخلاصة لكنَّه لم يكرر لفظًا إلَّا لسبب كان ينبغي أن يكون، وهذا شائع في نظمه، فهو يُعطي إشارات؛ ليُعلم القارئ أنَّه نبَّه عليه لعلّة ما، وقد يذكر تلك العلة في التسهيل؛ لأنَّ قوله لم يُقيّد بذلك النظم، وكذلك هنا يذكر الشيء مختصرًا؛ لتقف عليه وتعرف مقصده في ذلك السبيل، والمعهود أنَّ حكم الجمع وإنْ كان للأكثر إلَّا أنَّ جمع القلّة يندرج تحته، ويُضاف إلى

أبنية الجموع كما يُضاف البعض إلى الكل، ومن تلك الأمثلة، قول العرب: (خَاْتَمُ حَدِيْدٍ)، وهذا التمثيل ضرب لطرق باب المطابقة والمشاكلة[٧٧]، ألا ترى أنَّ العرب قد اتفقت على لفظتين، وحكمت عليهما بالجمع، وأدرجت ذلك في قائمة الجموع، كما في (حِجْلَى) و(ظِرْبَى)[٧٨]جمع (ظَرِبَان) و(حَجَل)[٧٩]، ولم يقع ثالث لهما، فإذا وقع قياسهما واندرج تحت باب الجمع فـ(فِعْلَة) أحقّ بدخوله حكم الجمع، وها أنت رأيت تنبيهه ومراد قصده هنا؛ دلالة على قول ابن السراج إذ جعل هذه الصيغة اسم جمع لا جمعًا، فأراد أن يُرشدك إلى تصحيح مسارك، ومخالفته في هذا الحكم؛ لاتفاق النحاة أجمع على أنَّه جمع لا اسم جمع، والله اعلم.

الخاتمة:

من دراستي لمصطلح (الفاسد) في كتاب المقاصد الشافية للشاطبيِّ لتثنية المنقوص والجموع توصلت إلى أهم **النتائج** النابعة من هذا السِفر، وهي:

١- العلة في اختيار هذا المصطلح أنَّ الشارح قد وصف الناظم بأنَّه نصَّب نفسه منصب المجتهدين في العربية، وقد تختلف أقوال المجتهدين كثيرًا في المسألة الواحدة بحسب الأوقات والأنظار، والغاية منه الوصول إلى الحجة والبرهان عبر الجدل والاستدلال.

٢- وجدت بعض الأحكام قد أجاب عن جزء منها، وترك الآخر قائلًا: "والجواب عن الثاني لا يحضرني الآن"، وليس ذلك نقصًا في علمه، وإنَّما أراد أن يمكَّن اطلاعه على مستكنِّ رأي الناظم، وتصريح قوله بالتبصُّر المُفهِم.

٣- من فضيلة الشارح أنَّ أغلب النصوص التي حكم عليها بهذا المصطلح يعلِّل لها، ويبيّن آراء مَن سبقه من المتقدمين فيها، ولم يكتف برأيه، ولا بنظم الناظم في خلاصته، بل توسع وأبحر في الأقوال والشواهد.

٤- يتحلّى بأسلوب محسوس لم تلتمس مراده إلَّا من خلال القراءة الدقيقة، والتمحيص المناسب؛ لأنَّه يتبع آثار الناظم باجتلاب آراء المذهبين، وهذا مَهْيَعُه في أغلب المسائل؛ لأنَّ له متَّسِعًا في فنون النظم والنثر.

٥- أغلب الأحكام التي اعتمد عليها مأخوذة من توضيح المقاصد للمراديّ، وكذلك لجأ إلى كتاب التذييل والتكميل لأبي حيان فاستشفَّ مزيَّة تلك الأقوال، وبنى عليهما أغلب أحكامه.

٦- خالف الشاطبي الناظم في بعض أبيات الخلاصة، وعضَّد رأيه بما يناسب ذلك من الأقوال، وما يعترضه من التغير، ومن ذلك ما أورده في باب التنازع قائلًا: "إنَّ هذا البيت الذي فرغ من شرحه يُوهم أنَّ ضمير المتنازع فيه إذا كان مفعولًا في باب (ظَنَّ) يجب حذفه إذا كان المفعول الأول، ويجب تأخيره إذا كان المفعول الثاني"، ولو قال بدله:

وَاحْذِفْهُ إِنْ لَمْ يَكُ مَفْعُولَ حَسِبْ *** وإِنْ يَكُنْ ذَاكَ فَأَخِّرْهُ تُصِبْ

٧- أجاز الشاطبي القياس على القليل؛ لأنَّ القلة لا تُنافي الفصاحة مستدلًا بأنَّ القرآن الكريم قد يأتي منه ما هو قليل في القياس، ولا شكَّ أنَّه في أعلى درجات الفصاحة والبلاغة.

٨- يظهر الشارح أنَّ الاستشهاد بالشعر وحده لا يكفي في تقعيد القواعد العربية، فالقاعدة النحوية لا تنبغي إلَّا أن تكون مرتكزة على منثور العرب؛ لأنَّ الشعر محله الاضطرار، وقد يحق للشاعر ما لا يحق لغيره.

الهوامش

(١)- ينظر: الحجاج في الدرس النحوي، لحسن خميس الملخ، ص ٣، والوظيفة الإقناعية للحجاج، لفتيحة لعلاوي، ص ٣، وحجاج التمثيل في النحو العربي، لعمارية حاكم، ص ٢.

(٢)- مدخل إلى الحجاج، (أفلاطون، وأرسطو وشايم بريلمان)، ص ١١.

(٣)- لسان العرب، لابن منظور: ٣٣٥/٣.

(٢)- الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري، ص ٤٠٥.

(٣)- التعريفات، للجرجاني، ص ١٦٦.

(٤)- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٤٥٨/٢.

(٥)- التعليقة على المقرب، لابن النحاس، ص ٣٢٥.

(٨)- ينظر: المقاصد الشافية، للشاطبيّ: ٩٣/٧-٩٦.

(٩)- ألفية ابن مالك، ص ١١٢.

(١٠)- المقاصد الشافية: ٤٣٧/٦-٤٣٨.

(١١)- ينظر: شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، ص ٥٤٣، وتوضيح المقاصد، للمرادي: ١٣٦٦/٣، وشرح ألفية ابن مالك، لابن عقيل: ١٠٥/٤، والبهجة المرضية، للسيوطيّ: ٤٢٠/٢، وشرح ألفية ابن مالك، لابن طولون: ٢٩٨/٢، وشرح ألفية ابن مالك، للفارضيّ: ١٨٢/٤.

(١٢)- الكتاب، لسيبويه: ٣٨٧/٣.

(١٣)- ألفية ابن مالك، ص ١١٢.

(١٤)- المقاصد الشافية: ٤٣٦/٦-٤٣٧.

(١٥)- ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ١٣٦٧/٣.

(١٦)- التصريح بمضمون التوضيح، للوقاد: ٥٠٨/٢.

(١٧)- المقاصد الشافية: ٤٤١/٦.

(١٨)- ينظر: شرح ألفية ابن مالك، للأشموني: ٣٦٨/٣-٣٦٩.

(١٩)- شرح الكافية الشافية، لابن مالك: ٢٤٠/٢.

(٢٠)- شرح شافية ابن الحاجب، للفَسَوِيّ: ٣٤٩/١.

(٢١)- نتائج الفكر، للسهيلي، ص ٧٨.

(٢٢)– شرح كتاب سيبويه: ٢٦/٥.

(٢٣)– الكتاب: ٣٨٦/٣.

(٢٤)– شرح التسهيل، لابن مالك: ٩١/١.

(٢٥)– المخصص، لابن سيده: ٢١٢/٤.

(٢٦)– شرح المفصل، لابن يعيش: ٣٦٥/٢.

(٢٧)– ينظر: شرح التسهيل: ٨٩/١.

(٢٨)– المقاصد الشافية: ٤٣٩/٦–٤٤٠.

(٢٩)– ألفية ابن مالك، ص ١١٢.

(٣٠)– المقاصد الشافية: ٤٦٠/٦.

(٣١)– ينظر: شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص ٥٤٥، وتوضيح المقاصد: ١٣٧١/٣، وشرح ألفية ابن مالك، للمكوديّ، ص ٣٢٠، والبهجة المرضية: ٤٢٢/٢، وشرح ألفية ابن مالك، لابن طولون: ٣٠١/٢، وشرح ألفية ابن مالك، للفارضيّ: ١٨٨/٤.

(٣٢)– ينظر: المقاصد الشافية: ٤٥٩/٦.

(٣٣)– شرح التسهيل: ٩٥/١.

(٣٤)– ينظر: الكتاب: ٣٩٤/٣.

(٣٥)– شرح المفصل: ٢٦٢/٣.

(٣٦)– شرح مراح الأرواح، لديكنقوز، ص٣٠.

(٣٧)– توضيح المقاصد والمسالك: ١٣٧١/٣.

(٣٨)– ينظر: شرح ألفية ابن مالك، للعيونيّ: ٥٧٦/٦.

(٣٩)– المقاصد الشافية: ٤٥٩/٦.

(٤٠)– ينظر: شرح ألفية ابن مالك، لابن طولون: ٣٠١/٢.

(٤١)– المقاصد الشافية: ٤٦٠/٦.

(٤٢)– ألفية ابن مالك، ص ١١٢.

(٤٣)– لسان العرب: ٦٠٠/١١.

(٤٤)– القول لقطرب، ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٨٠٥/٤، وشرح التسهيل: ١٠٠/١، وشرح الكافية، للرضي: ٣٩٣/٣، والتذييل والتكميل لأبي حيان: ٤٦/٢.

(٤٥)– المقاصد الشافية: ٤٧٦/٦.

(٤٦)– ينظر: شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص ٥٤٦، وتوضيح المقاصد: ١٣٧٣/٣، وشرح ألفية ابن مالك، للمكوديّ، ص ٣٢١، وشرح التصريح على التوضيح: ٥٩٣/٢، والبهجة المرضية: ٤٢٥/٢، وشرح ألفية ابن مالك، لابن طولون: ٣٠٣/٢.

(٤٧)– الكتاب: ٣٩٧/٣.

(٤٨)– شرح كتاب سيبويه: ١٤٧/٤.

(٤٩)– الكتاب: ٣/٦٠٠.

(٥٠)– التذييل والتكميل:٢/٥٤.

(٥١)– الكتاب: ٣/٦٢٧.

(٥٢)– المقاصد الشافية: ٦/٤٧٦.

(٥٣)– العين، للخليل: ٣/٣٧٨.

(٥٤)– المخصص: ١/٦٣.

(٥٥)– الكتاب: ٣/٦٢٧.

(٥٦)– ينظر: المقتضب، للمبرد: ٢/١٩٠، والأصول في النحو، لابن السراج: ٣/١٣، والخصائص، لابن جني: ٣/١٩٣، والإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، والشافية، لابن الحاجب، ص ٧٤، وشرح التسهيل: ١/١٠٢، والتذييل والتكميل: ٢/٥٤.

(٥٧)– شرح التسهيل: ١/١٢٠.

(٥٨)– العين: ٦/١٣٣.

(٥٩)– التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي: ٣/٢٤١.

(٦٠)– ينظر: المخصص: ٥/١٨٥، والأمالي، لابن الحاجب: ٢/٧٢٠.

(٦١)– المصباح المنير، للفيومي: ٢/٥٤٣.

(٦٢)– البيت من الرجز، وهو مجهول القائل. ينظر: معاني القران، للفراء: ٣/٢٣٥،٩، وشرح كتاب سيبويه:٥/٢٦٦، ومعاني القراءات، للأزهري: ٢/٣٤٧، والخصائص: ١/٣١٧، وشرح المفصل: ٣/٢٥٧، وشرح الكافية الشافية: ٤/١٨٠٣، وشرح الشافية: ٤/١٢٨.

(٦٣)– ينظر: شرح ألفية ابن مالك، للمكوديّ، ص ٣٢٢.

(٦٤)– ألفية ابن مالك، ص ١١٣.

(٦٥)– المقاصد الشافية: ٧/٥٦.

(٦٦)– ينظر: شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص ٥٤٩، وتوضيح المقاصد: ٣/١٣٨٣، وشرح ألفية ابن مالك، للمكوديّ، ص ٣٢٥، والبهجة المرضية: ٢/٤٣٣، وشرح ألفية ابن مالك، لابن طولون: ٢/٣١٠، وشرح ألفية ابن مالك، للفارضيّ: ٤/٢٠٩.

(٦٧)– الكتاب: ٣/٤٩٠.

(٦٨)– ينظر: الكتاب: ٣/٤٩٠، والمقتضب: ٢/١٥٦، والإيضاح في علل النحو، للزجاجي، ص ١١٢٢، وشرح كتاب سيبويه: ٤/٢٢٩، وعلل النحو، لابن الوراق، ص ٥١٩، وشرح المفصل: ٣/٢٢٤، وتمهيد القواعد، لناظر الجيش: ٩/٤٧٥٣، وشرح التصريح: ٢/٥٢٠.

(٦٩)– شرح الكافية الشافية: ٤/١٨١٥.

(٧٠)– ينظر: الأصول في النحو: ٢/٤٣٢.

(٧١)– توضيح المقاصد والمسالك: ٣/١٣٨٤.

(٧٢)– ينظر: الأصول في النحو: ٢/٤٣٢.

(٧٣)– التذييل والتكميل: ٢٢٩/١٧–٢٣٠.

(٧٤)– ينظر: المقاصد الشافية: ٥٤/٧.

(٧٥)– المقاصد الشافية: ٥٧/٧–٥٨.

(٧٦)– الكتاب: ٤٩٠/٣.

(٧٧)– ينظر: العدد في اللغة، لابن سيده، ص ٢٤.

(٧٨)– المعنى: هُمَا لِدُوَيبَّة مُنْتِنَةُ الرِّيحِ. ينظر: العين: ١٥٩/٨، والصحاح، للجوهري: ١٦٦٧/٤، والمخصص: ٤٨٢/٤، ولسان العرب: ١٤٣/١١.

(٧٩)– ينظر: المخصص: ٦٢،٦١/٥، وشرح المفصل: ٢٤٣/٣، وشرح الكافية الشافية: ١٧٤٥/٤، ولسان العرب: ١٤٣/١١، وارتشاف الضرب، لأبي حيان: ٤٤٣/١، وتوضيح المقاصد والمسالك: ١٣٥٧/٣، والمقاصد الشافية: ٥٨/٧.

المصادر والمراجع

١.**ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب**، لأبي حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة–مصر، ط: ١، ١٤١٨هـ–١٩٩٨م.

٢.**الأصول في النحو**، لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان– بيروت، ط:١، ١٤٢٠هـ–٢٠٠٠م.

٣.**أمالي ابن الحاجب**، لأبي عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار – الأردن، دار الجيل، بيروت–لبنان، ط: ١، ١٤٠٩هـ–١٩٨٩م.

٤.**الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، لأبي البركات كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، بيروت–لبنان، ط: ١، ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م.

٥.**الإيضاح في علل النحو**، لأبي القاسم الزَّجَّاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت–لبنان، ط: ٥، ١٤٠٦هـ–١٩٨٦م.

٦.**البهجة المرضية على ألفية ابن مالك** (ت ٦٧٢هـ)، لأبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: الشيخ محمد الصالحي الأنديمشكي مع مقدمة الأستاذ أبو القاسم عليدوست، ذوي القربى، طهران–إيران، ط: ١، ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م.

٧.**التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم–دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الرياض–السعودية، ط: ١، ١٤١٩هـ–١٩٩٨م.

٨.**التعريفات**، الجرجاني علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط: ١، ١٤٠٣هـ–١٩٨٣م.

٩.**التعليقة على المقرب**، لأبي عبد الله ابن النحاس بهاء الدين محمد بن إبراهيم بن محمد الحلبي (ت ٦٩٨هـ)، شرح العلامة ابن النحاس على مقرب ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) في علم النحو، تحقيق: الدكتور جميل عبد الله عويضة، كتاب الشهر، عمان–الأردن، ط: ١، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٤م.

١٠.**التعليقة على كتاب سيبويه**، لأبي علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، جامعة الملك سعود–السعودية، ط: ١، ١٤١٠هـ–١٩٩٠م.

١١.**تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة–مصر، ط: ١، ١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م.

١٢.**توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، القاهرة–مصر، ط: ١، ١٤٢٨هـ–٢٠٠٨م.

١٣.**حجاج التمثيل في النحو العربي**، عمارية حاكم، مجلة مقاليد، العدد٨/جوان، ص ٦٣–٧٥، ١٤٣٦هـ–٢٠١٥م.

١٤.**الحجاج في الدرس النحوي**، حسن خميس الملخ، عالم الفكر، المجلد ٤٠، العدد ٢، ص١١٩–١٥٢، ١٤٣٢هـ–٢٠١١م.

١٥.**الخصائص**، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة–مصر، ط: ٤، ١٤١٠هـ–١٩٩٠م.

١٦.**الخلاصة في النحو ألفية ابن مالك**، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢هـ) تحقيق: عبد المحسن بن محمد القاسم، مكتبة الملك فهد الوطنية، المدينة المنورة–السعودية، ط: ٣، ١٤٤٢هـ–٢٠٢١م.

١٧.**الشافية في علمي التصريف والخط**، لأبي عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة–مصر، ط: ١، ١٤٣١هـ–٢٠١٠م.

١٨.**شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ)، وبهامشه حل الطلاسم للكرمي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط: ١، ١٤٢٠هـ–٢٠٠٠م.

١٩.**شرح ابن طُولُون على ألفية ابن مالك**، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن علي بن طُولون الدمشقي (ت ٩٥٣هـ)، تحقيق: عبد الحميد جاسم محمد الكبيسي، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط: ١، ١٤٢٣هـ–٢٠٠٢م.

٢٠.**شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة–مصر، سعيد جودة السحار وشركاه، ط: ٢٠، ١٤٠٠هـ–١٩٨٠م.

٢١.**شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، لأبي الحسن نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط: ١، ١٤١٩هـ–١٩٩٨م.

٢٢.**شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، لأبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري وكان يعرف بالوقّاد (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، ط: ١، ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م.

٢٣.**شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب**، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس–ليبيا، ط: ١، ١٣٩٥هـ–١٩٧٥م.
٢٤.**شرح ألفية ابن مالك**، سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني، دار ابن سلام للبحث العلمي، القاهرة–مصر، ط:١، ١٤٤١هـ–٢٠٢٠م.
٢٥.**شرح ألفية ابن مالك**، لشمس الدين محمد الفارضي الحنبلي (ت ٩٨١هـ)، حققه وعلق عليه: أبو الكميت محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط:١، ١٤٣٩هـ–٢٠١٨م.
٢٦.**شرح الكافية الشافية**، لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة–السعودية، ط: ١، ١٤٠٢هـ–١٩٨٢م.
٢٧.**شرح المفصل للزمخشري**، لأبي البقاء موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: ١، ١٤٢٢هـ–٢٠٠١م.
٢٨.**شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف**، لأبي زيد عبد الرحمن المكودي (ت ٨٠٧هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ط: ١، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٥م.
٢٩.**شرح تسهيل الفوائد**، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة–مصر، ط: ١، ١٤١٠هـ–١٩٩٠م.
٣٠.**شرح شافية ابن حاجب**، محمّد الشهير بكمال الدّين بن محمّد الشهير بمعين الدّين الفسويّ (ت ١١٣٤هـ)، تحقيق: محمد محمود محمد صبري، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط: ١، ١٤٣٨هـ–٢٠١٧م.
٣١.**شرح كتاب سيبويه**، لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط: ١، ١٤٢٨–٢٠٠٨م.
٣٢.**شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف**، شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز (ت ٨٥٥هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة–مصر، ط: ٣، ١٣٧٩هـ–١٩٥٩م، "شرح مراح الأرواح" لـ(ديكنقوز) بأعلى الصفحة، وبهامشه: "الفلاح في شرح المراح" لابن كمال باشا (ت٩٤٠هـ).
٣٣.**الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت–لبنان، ط: ٤، ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م.
٣٤.**العدد في اللغة**، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر، عدنان بن محمد الظاهر، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط: ١، ١٤١٣هـ–١٩٩٣م.
٣٥.**علل النحو**، لأبي الحسن محمد بن عبد الله بن العباس ابن الوراق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض–السعودية، ط: ١، ١٤٢٠هـ–١٩٩٩م.
٣٦.**العين**، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال، القاهرة–مصر، ط: ٢، ١٤٠٩هـ–١٩٨٨م.

٣٧.**الكتاب**، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة–مصر، ط: ٣، ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م.

٣٨.**لسان العرب**، لأبي الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت–لبنان، ط: ٣، ١٤١٤هـ–١٩٩٣م.

٣٩.**المخصص**، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، ط: ١، ١٤١٧هـ–١٩٩٦م.

٤٠.**مدخل إلى الحجاج، (أفلاطون، وأرسطو وشايم بريلمان)**، د. محمد الوالي، مجلة عالم الفكر، المجلد ٤٠، العدد ٢، ص ١١–٤٠، ١٤٣٣هـ–٢٠١٢م.

٤١.**المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي (ت ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية، بيروت–لبنان، ط: د.ت، ١٣٦٥هـ–١٩٨٧م.

٤٢.**معاني القراءات للأزهري**، لأبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (ت ٣٧٠هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود– السعودية، ط: ١، ١٤١٢هـ–١٩٩١م.

٤٣.**معاني القرآن للفراء**، لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة–مصر، ط: ١، ١٤١٣هـ–١٩٩٢م.

٤٤.**معجم الفروق اللغوية**، لأبي هلال العسكري العسكري (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: الشيخ بيت الله بيات، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بـ(قم)، إيران، ط: ١، ١٤١٢هـ–١٩٩١م.

٤٥.**المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية "شرح ألفية ابن مالك"**، لأبي إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، تحقيق: مجموعة محققين وهم: الجزء الأول/ د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الجزء الثاني/ د. محمد إبراهيم البنا، الجزء الثالث/ د. عياد بن عيد الثبيتي، الجزء الرابع/ د. محمد إبراهيم البنا/د. عبد المجيد قطامش، الجزء الخامس/ د. عبد المجيد قطامش، الجزء السادس/ د. عبد المجيد قطامش، الجزء السابع/ د. محمد إبراهيم البنا/د. سليمان بن إبراهيم العايد/د. السيد تقي، الجزء الثامن/ د. محمد إبراهيم البنا، الجزء التاسع/د. محمد إبراهيم البنا، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط: ١، ١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م.

٤٦.**المقتضب**، لأبي العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت–لبنان، ط:١، ١٤١٦هـ–١٩٩٦م.

٤٧.**نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي**، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط: ١، ١٤١٢هـ–١٩٩٢م.

٤٨.**الوظيفة الإقناعية للحجاج**، فتيحة لعلاوي، حوليات جامعة الجزائر، العدد ٢/ جويلية، ص ٣٢٦–٣٣٦، ١٤٣٣هـ–٢٠١٢م.

Sources and References

1.Resorption of beating from Lisan al-Arab, by Abu Hayyan Atheer al-Din al-Andalusi (d. 745 AH), investigated by: Rajab Othman Muhammad, reviewed: Ramadan Abdel Tawab, Al-Khanji Library, Cairo-Egypt, first edition, 1418 AH-1998 AD.

2.Origins in Grammar, by Abu Bakr Muhammad bin Al-Sari bin Sahl Al-Nahwi known as Ibn Al-Sarraj (d. 316 AH), investigated by: Abdul Hussein Al-Fatli, Al-Resala Foundation, Lebanon - Beirut, 1st edition, 1420 AH-2000 AD.

3.Amali Ibn Al-Hajib, by Abu Amr Jamal Al-Din Ibn Al-Hajib Al-Kurdi Al-Maliki (d. 646 AH), study and investigation: Dr. Fakhr Saleh Suleiman Qadara, Dar Ammar - Jordan, Dar Al-Jeel, Beirut-Lebanon, 1st edition, 1409 AH-1989 AD.

4.Fairness in matters of disagreement between grammarians: Basri and Kufics, by Abu al-Barakat Kamal al-Din al-Anbari (d. 577 AH), Al-Asriya Library, Beirut-Lebanon, 1st edition, 1424 AH - 2003 AD.

5.Clarification in the ills of grammar, by Abu al-Qasim al-Glassy (d. 337 AH), investigated by: Dr. Mazen Al-Mubarak, Dar Al-Nafais, Beirut-Lebanon, 5th edition, 1406 AH-1986 AD.

6.The Satisfactory Joy on the Alfiya of Ibn Malik (d. 672 AH), by Abu al-Fadl Jalal al-Din Abd al-Rahman al-Suyuti (d. 911 AH), investigated by: Sheikh Muhammad al-Salihi al-Andimeshki with the introduction of Professor Abu al-Qasim Alidost, relatives, Tehran-Iran, 1st edition, 1421 AH-2000 AD.

7.Appendix and Complement in Explanation of Kitab al-Tas'heel, by Abu Hayyan al-Andalusi (d. 745 AH), edited by: Dr. Hassan Hindawi, Dar al-Qalam-Damascus (from 1 to 5), and the rest of the parts: Dar Kunooz of Seville, Riyadh-Saudi Arabia, 1st edition, 1419 AH-1998 AD.

8.Definitions, Al-Jurjani Ali bin Muhammad bin Ali Al-Zain Al-Sharif Al-Jurjani (d. 816 AH), investigated: controlled and corrected by a group of scholars under the supervision of the publisher, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya Beirut-Lebanon, 1st edition, 1403 AH-1983 AD.

9.Commentary on the close - by Abu Abdullah Ibn Al-Nahhas Bahaa Al-Din Muhammad bin Ibrahim bin Muhammad Al-Halabi (d. 698 AH), Sharh of the scholar Ibn Al-Nahhas on the close of Ibn Asfour (d. 669 AH) in the science of grammar, investigated by: Dr. Jamil Abdullah Oweidah, Kitab Al-Shahr, Amman-Jordan, 1st edition, 1424 AH-2004 AD .

10.Commentary on Sibawayh's book, by Abu Ali Al-Farsi Al-Hassan bin Ahmed bin Abdul Ghaffar (d. 377 AH), investigated by: Dr. Awad bin Hamad Al-Quzi, King Saud University-Saudi Arabia, 1st edition, 1410 AH-1990 AD.

11.Preface to the rules by explaining the facilitation of benefits, Muhammad bin Yusuf bin Ahmed, Moheb al-Din al-Halabi and then the Egyptian known as the Nazir al-Jaish (d. 778 AH), study and investigation: Prof. Dr. Ali Muhammad Fakher and others, Dar Al-Salam for Printing and Publishing, Cairo-Egypt, 1st edition, 1428 AH-2007 AD.

12.Clarifying the purposes and paths with the explanation of Alfiya Ibn Malik, by Abu Muhammad Badr al-Din Hassan bin Qasim al-Muradi al-Masri al-Maliki (d. 749 AH), explained and investigated by: Abd al-Rahman Ali Suleiman, Professor of Linguistics at Al-Azhar University, Dar al-Fikr al-Arabi, Cairo-Egypt, first edition, 1428 AH-2008 AD.

13.Hajjaj representation in Arabic grammar, Ammariya Hakim, Maqaled Magazine, No. 8 / June, pp. 63-75, 1436 AH-2015 AD.

14.Al-Hajjaj in the Grammar Lesson, Hassan Khamis Al-Malakh, Alam Al-Fikr, Volume 40, Issue 2, pp. 119-152, 1432 AH-2011 AD.

15.Characteristics, by Abu al-Fath Othman bin Jinni al-Mawsili (d. 392 AH), edited by: Muhammad Ali al-Najjar, Egyptian General Book Organization, Cairo-Egypt, 4th edition, 1410 AH-1990 AD.

16.Summary in Grammar Alfiya Ibn Malik, by Abu Abdullah Muhammad bin Abdullah Ibn Malik Al-Andalusi (d. 672 AH), edited by: Abdul Mohsen bin Muhammad Al-Qasim, King Fahd National Library, Medina-Saudi Arabia, 3rd edition, 1442 AH-2021 AD.

17.Al-Shafiya in the sciences of conjugation and calligraphy, by Abu Amr Gamal Al-Din Ibn Al-Hajib Al-Kurdi Al-Maliki (d. 646 AH), investigated by: Dr. Saleh Abdel Azim Al-Shaer, Library of Arts, Cairo-Egypt, 1st edition, 1431 AH-2010 AD.

18.Explanation of Ibn al-Nazim on the Alfiya of Ibn Malik, Badr al-Din Muhammad ibn al-Imam Jamal al-Din Muhammad ibn Malik (d. 686 AH), and in his margin the solution of talismans by al-Karmi, investigated by: Muhammad Basil Oyoun al-Sud, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut-Lebanon, first edition, 1420 AH-2000 AD.

19.Ibn Tulun explaining on the Alfiya of Ibn Malik, by Abu Abdullah Shams al-Din Muhammad bin Ali bin Tulun al-Dimashqi al-Salihi (d. 953 AH), edited by: Abdul Hamid Jassim Muhammad al-Kubaisi, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut-Lebanon, first edition, 1423 AH-2002 AD.

20.Sharh Ibn Aqeel on the Alfiya of Ibn Malik, Ibn Aqeel, Abdullah bin Abdul Rahman Al-Aqili Al-Hamdani Al-Masri (d. 769 AH), investigated by: Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, Dar Al-Turath - Cairo - Egypt, Saeed Gouda Al-Sahar and Co., 20th edition, 1400 AH-1980 AD.

21.Sharh al-Ashmouni on the Alfiya of Ibn Malik, by Abu al-Hasan Nur al-Din al-Ashmouni al-Shafi'i (d. 900 AH), Dar al-Kutub al-Ilmiyya Beirut-Lebanon, 1st edition, 1419 AH-1998 AD.

22.Explanation of the statement on the clarification or statement of the content of the clarification in grammar, by Abu Bakr bin Muhammad Al-Gergawi Al-Azhari and was known as Al-Waqqad (d. 905 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya - Beirut - Lebanon, Edition: 1, 1421 AH-2000 AD.

23.Sharh al-Radhi Ali al-Kafiyya by Ibn al-Hajib, Radhi al-Din Muhammad ibn al-Hasan al-Istrabadi (d. 686 AH), investigation, correction and commentary: Prof. Dr. Youssef Hassan Omar, Qar Yunus University – Libya, 1st edition, 1395 AH-1975 AD.

24.Explanation of Alfiya Ibn Malik, Suleiman bin Abdul Aziz bin Abdullah Al-Oyouni, Dar Ibn Salam for Scientific Research, Cairo-Egypt, 1st edition, 1441 AH-2020 AD.

25.Explanation of Alfiya Ibn Malik, by Shams al-Din Muhammad al-Faridi al-Hanbali (d. 981 AH), edited and commented on: Abu al-Kumait Muhammad Mustafa al-Khatib, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut-Lebanon, 1st edition, 1439 AH-2018 AD.

26.Sharh al-Kafiyya al-Shafiyyah, by Abu Abdullah Jamal al-Din Muhammad bin Abdullah bin Malik al-Ta'i al-Jayani (d. 672 AH), edited by: Abdul Moneim Ahmed Haridi, um Al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah-Saudi Arabia, first edition, 1402 AH-1982 AD.

27.Detailed explanation of Al-Zamakhshari, by Abu Al-Baqa Muwaffaq Al-Din Al-Asadi Al-Mawsili, known as Ibn Yaish and Ibn Al-Sanea (d. 643 AH), presented to him: Dr. Emile Badie Yacoub, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, 1st edition, 1422 AH-2001 AD.

28.Sharh al-Mukudi on the Millennium in Grammar and Morphology, by Abu Zayd Abd al-Rahman al-Makudi (d. 807 AH), edited by: Dr. Abdul Hamid Hindawi, Al-Asriya Library, Beirut - Lebanon, 1st edition, 1425 AH-2005 AD.

29.Explanation of facilitating benefits, by Abu Abdullah Muhammad bin Abdullah bin Malik Al-Tai Al-Jayani Jamal Al-Din (d. 672 AH), investigated by: Dr. Abdul Rahman Al-Sayed, Dr. Muhammad Badawi Al-Makhtoon, Hajar for Printing and Publishing, Cairo-Egypt, 1st edition, 1410 AH-1990 AD.

30.Sharh Shafia Ibn Hajib, Muhammad known as Kamal al-Din bin Muhammad, known as Mu'in al-Din al-Fasuwi, (d. 1134 AH), edited by: Muhammad Mahmoud Muhammad Sabri, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut-Lebanon, first edition, 1438 AH-2017 AD.

31.Explanation of Sibawayh's book, by Abu Saeed Al-Sirafi Al-Hassan bin Abdullah bin Al-Marzban (d. 368 AH), investigated by: Ahmed Hassan Mahdali, Ali Sayed Ali, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, 1st edition, 1428-2008 AD.
32.Two Commentaries on Marah al-Rouh fi al-Sarf, Shams al-Din Ahmad al-Maarouf al-Diknaqoz (d. 855 AH), Mustafa al-Babi al-Halabi & Sons Press, Cairo-Egypt, 3rd edition, 1379 AH-1959 AD, "Sharh Marah al-Rouh" by (Dekinoz) at the top of the page, and in its margin: "The farmer in the explanation of the marah" by Ibn Kamal Pasha (d. 940 AH) .
33.Al-Sahih Taj Al-Lughah and Sahih Al-Arabiya, by Abu Nasr Ismail bin Hammad Al-Gohari Al-Farabi (d. 393 AH), edited by: Ahmed Abdel Ghafour Attar, Dar Al-Ilm Li Malayin, Beirut-Lebanon, 4th edition, 1407 AH-1987 AD.
34.The number in the language, by Abu al-Hasan Ali bin Ismail bin Sayyida al-Mursi (d. 458 AH), investigated by: Abdullah bin Al-Hussein Al-Nasser, Adnan bin Muhammad Al-Zahir, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut-Lebanon, 1st edition, 1413 AH-1993 AD.
35.Ills of Grammar, by Abu Al-Hassan Muhammad bin Abdullah bin Al-Abbas Ibn Al-Warraq (d. 381 AH), investigated by: Mahmoud Jassim Muhammad Al-Darwish, Al-Rushd Library, Riyadh-Saudi Arabia, 1st edition, 1420 AH-1999 AD.
36.Al-Ain, by Abu Abd al-Rahman al-Khalil bin Ahmed bin Amr bin Tamim al-Farahidi al-Basri (d. 170 AH), edited by: Dr. Mahdi al-Makhzoumi, Dr. Ibrahim al-Samarrai, Al-Hilal Library House, Cairo-Egypt, 2nd edition, 1409 AH-1988 AD.
37.The book, by Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar Al-Harithi with loyalty, nicknamed Sibawayh (d. 180 AH), edited by: Abd al-Salam Muhammad Haroun, Al-Khanji Library, Cairo-Egypt, 3rd edition, 1408 AH-1988 AD.
38.Lisan al-Arab, by Abu al-Fadl Jamal al-Din Ibn Manzur al-Ansari al-Ruwaifi al-Afriqi (d. 711 AH), Dar Sader, Beirut-Lebanon, 3rd edition, 1414 AH-1993 AD.
39.Al-Muṣalāḥāḥ by Abu al-Hasan Ali bin Ismail bin Sayyida al-Mursi (d. 458 AH), edited by: Khalil Ibrahim Jaffal, House of Revival of Arab Heritage, Beirut-Lebanon, first edition, 1417 AH-1996 AD.
40.Introduction to Al-Hajjaj, (Plato, Aristotle and Chaim Brilman), Dr. Muhammad Al-Wali, Alam Al-Fikr Magazine, Volume 40, Issue 2, pp. 11-40, 1433 AH-2012 AD.
41.The Luminous Lamp in the Strange Explanation of the Great, by Abu Al-Abbas Ahmed bin Muhammad bin Ali Al-Fayoumi and then Al-Hamawi (d. 770 AH), Scientific Library, Beirut-Lebanon, i: D.T., 1365 AH-1987 AD.

42.The meanings of the readings of Al-Azhari, by Abu Mansour Muhammad bin Ahmed bin Al-Azhari Al-Harawi (d. 370 AH), Research Center at the College of Arts - King Saud University - Saudi Arabia, 1st edition, 1412 AH-1991 AD.
43.The meanings of the Qur'an for fur, by Abu Zakaria Yahya bin Ziyad bin Abdullah bin Manzoor Al-Dailami Al-Farra (d. 207 AH), investigated by: Ahmed Youssef Al-Najati, Muhammad Ali Al-Najjar, Abdel Fattah Ismail Al-Shalabi, Dar Al-Masriya for Authorship and Translation, Cairo-Egypt, 1st edition, 1413 AH-1992 AD.
44.Dictionary of Linguistic Differences, by Abu Hilal Al-Askari Al-Askari (d. 395 AH), investigated by: Sheikh Baitullah Bayat, Islamic Publishing Foundation of the Teachers' Group in (Qom), Iran, 1st edition, 1412 AH-1991 AD.
45.The healing purposes in explaining the sufficient summary "Sharh Alfiya Ibn Malik", by Abu Ishaq Ibrahim bin Musa Al-Shatibi (d. 790 AH), investigated: a group of investigators, namely: Part One / Dr. Abdul Rahman bin Suleiman Al-Uthaymeen, Part Two / Dr. Muhammad Ibrahim Al-Banna, Part III / Dr. Ayyad bin Eid Al-Thubaiti, Part IV / Dr. Muhammad Ibrahim Al-Banna / Dr. Abdul Majeed Qatamish, Part V / Dr. Abdul Majeed Qatamish, Part VI / Dr. Abdul Majeed Qatamish, Part VII / Dr. Muhammad Ibrahim Al-Banna / Dr. Suleiman Bin Ibrahim Al-Ayed / Dr. Al-Sayed Taqi, Part VIII / Dr. Muhammad Ibrahim Al-Banna, Part IX / Dr. Muhammad Ibrahim Al-Banna, Institute of Scientific Research and Revival of Islamic Heritage at um Al-Qura University - Makkah Al-Mukarramah, Edition: 1, 1428 AH-2007 AD.
46.The brief - by Abu al-Abbas Muhammad bin Yazid bin Abdul Akbar al-Thumali al-Azdi known as al-Mubarrad (d. 285 AH), edited by: Muhammad Abd al-Khaliq Azima, Alam al-Kutub, Beirut-Lebanon, 1st edition, 1416 AH-1996 AD.
47.The results of thought in grammar by Al-Suhaily, by Abu al-Qasim Abd al-Rahman bin Abdullah bin Ahmed al-Suhaily (d. 581 AH), Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut-Lebanon, 1st edition, 1412 AH-1992 AD.
48.The Persuasive Function of Pilgrims, Fatiha Allaoui, Annals of the University of Algiers, No. 2 / July, pp. 326-336, 1433 AH-2012 AD.